

حصلت على تصنيف سيادي AA مع نظرة مستقبلية مستقرة

«الشال»: 561 مليار دولار إجمالي احتياطات الكويت المالية



• 500 مليار دولار إجمالي احتياطي الأجيال القادمة

وفقاً لتقرير 11 أبريل الحالي لوكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، تحصل الكويت على تصنيف سيادي جيد «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وحسب تقرير «الشال» فإن التصنيف المالي الجيد في صالح الكويت إن قرئ بوعي وعرفت حدود مقاصده، وميزته الرئيسية هي خفض تكلفة الاقتراض في السوق الدولي لكل من القطاعين العام والخاص، والدعم لمثل هذا التصنيف وفقاً للتقرير، يأتي من حيازة الكويت على احتياطات مالية بحدود 561 مليار دولار أميركي، ضمنها 500 مليار دولار أميركي لاحتياطي الأجيال القادمة، أي أصول أجنبية، ونحو 61 مليار دولار أميركي قيمة أصول الاحتياطي العام. وحجم تلك الأصول البالغ نحو 394% من حجم الاقتصاد الكويتي، كاف لطامنة جمهور التقرير من الراغبين في

التعامل مع الكويت مالياً أو تجارياً حتى حدود المدى المتوسط. ويضيف التقرير نقطة قوة أخرى، حيث يذكر أن الموازنة العامة في الكويت تتوازن عند 60 دولار أميركي للبرميل، 75 دولاراً أميركياً وفقاً لوزارة المالية، وتلك من أدنى معدلات التوازن للدول النفطية التي تغطيها الوكالة.

وأشار تقرير «الشال» إلى أن نقاط الضعف تكمن في استمرار الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط، وفي ضعف مؤشرات الحكومة وضعف بيئة الأعمال والمخاطر الجيوسياسية إلى جانب التحديات المتزايدة أمام إستدامة المالية العامة. وتواجه الحكومة تحدياً حقيقياً حول احتمال نزوب الاحتياطي العام، نعتقد أن المقصود أصوله السائلة، بحلول عام 2021 ما

لم تستقر أسعار النفط حول 80 دولاراً أميركياً للبرميل، أو تتمكن الحكومة من استصدار قانون دين عام جديد، والأخير يضعفه كثيراً عجز الحكومة عن ترشيد نفقاتها ووقف هدرها وفسادها.

وأضاف التقرير: لابد من تحذير واجب، فكل من وكالات التصنيف الائتماني وصندوق النقد الدولي تصدر أرقاماً مختلفة لسعر التوازن للموازنة العامة، بينما لعلم المالية العامة رأي قاطع فيما يصف أو لا يصف ضمن الإيرادات العامة، وهو رأي لا تلتزم به تلك المؤسسات، ولا حتى وزارة المالية، فالإيرادات التي تحسب ضمن الإيرادات العامة، هي تلك الإيرادات الناتجة عن نشاط اقتصادي مستدام، وهي التي تحسب ضمن الإيرادات العامة، هي تلك الإيرادات الناتجة عن نشاط اقتصادي مستدام، وهي التي تحسب ضمن الإيرادات العامة من الاستقطاعات الضريبية على ذلك النشاط. ولدينا اعتقاد

حققت أعلى معدل نمو على مستوى دول الخليج

6,59% ارتفاع سيولة بورصة الكويت في الربع الأول



• المؤشر العام لبورصة الكويت ارتفع 10.6% على أساس فصلي

ذكر تقرير «الشال» أن المتغير الأهم في نشاط أي بورصة هو سيولتها، وأن هناك فترة سماح تختلف من بورصة إلى أخرى ما بين حركة السيولة ارتفاعاً أو هبوطاً وتبعية حركة الأسعار لها وفي نفس اتجاهها. ومع انفتاح معظم بورصات إقليم الخليج على المستثمر العالمي، رأينا ضرورة لرصد حركة السيولة الفصلي في كل منها، ورصد علاقة حركة السيولة بحركة أسعار أسهمها.

وأضاف التقرير في أداء الربع الأول من العام الحالي. لاحظنا بعض التوافق وبعض التعارض ما بين حركة سيولة تلك البورصات وحركة أسعار أسهمها، والتعارض نعره إما إلى ضعف نسبي في حركة السيولة، وإما إلى فترة السماح ما بين حركة المتغيرين.

سيولة تلك البورصات في الربع الأول مقارنة بسيولتها للربع الرابع من العام الفائت، كانت مختلفة، ارتفعت سيولة ثلاث بورصات، وانخفضت سيولة الأربع الأخرى، ولكن التوافق بين حركة السيولة والأسعار لم يصدق سوى في حالة واحدة. وتابع أن أعلى معدل نمو في سيولة تلك البورصات كان لبورصة الكويت التي ارتفعت سيولتها في الربع

الأول من العام الحالي بنحو 59.6% مقارنة بسيولة الربع الرابع من العام الفائت، وهي البورصة الوحيدة التي سارت

تضخم كلفة الإدارة الحكومية أكثر من 5 أضعاف في 19 عاماً

لا يسير على نفس النهج في الكويت. ورغم أن المنطق يقود إلى الانحياز لأي مشروع مرتبط بأهداف رقمية لابد من تحقيقها ضمن مدى زمني معلوم، ومشروع كويت جديدة هو ضمن هذا السياق ونأمل له كل نجاح، إلا أنه لا يزال يتبع منهج المسار الموازي. والمقصود هنا، هو إنشاء كيان مواز في أطراف البلد مختلف عن نظام مركزها، وفي حدود الأدبيات حول تجارب التنمية، لا مرجع ناجح لمثل هذا التوجه، فالاحتمال المرجح الطبية، فالاحتمال المرجح في المستقبل، هو أن خراب المركز سوف يفشل صلاح الأطراف، وليس العكس، أسوة بالعملاء، الرديئة تطرد الجيدة.

قال تقرير الشال إنه بعيداً عن تضخم كلفة الإدارة الحكومية أكثر من 5 أضعاف ما بين عام 2000 وعام 2019، جيلت الحكومة على تأسيس أجهزة موازية لأجهزة قائمة. وأضاف التقرير بالقول: «المهم، هو أن إنشاء نحو 40 هيئة ولجنة ومجلس مواز، لم يثبت فقط فشله وتحول معظم تلك الموازية إلى أسوأ من سابقاتها، وإنما وضعت استدامة المالية العامة ومعها استدامة اقتصاد البلد واستقراره في المستقبل أمام خطر حقيقي». وتابع «الدول الأخرى، إلى جانب إفادتها من كل التجارب الإنسانية التاريخية والمعاصرة، ناجحة أو فاشلة، تبقى تجاربها الذاتية أهم مصادرها لإصلاح الخطأ، ولكن الأمر

نحو 12.7%. والعكس حدث لكل من بورصتي قطر وسقط، فالسيولة لهما ارتفعت بنحو 17.7% و10.9% على التوالي، بينما خسر المؤشر القطري نحو 1.9% وخسر مؤشر مسقط نحو 7.9%. بقية البورصات حققت أداء يتعارض أيضاً، بورصة البحرين حققت انخفاضاً في سيولتها بنحو 26.6%، بينما كسب مؤشرها نحو 5.7%، وسوق أبوظبي خسرت سيولته 13.2% بينما كسب مؤشره 3.2%. وسوق دبي خسرت سيولته نحو 3.1%، بينما كسب مؤشره نحو 4.2%. وتابع التقرير ورغم الأثر الكبير للمتغيرات العامة مثل الأحداث الجيوسياسية وعدم استقرار أسعار النفط والتغيرات في بيئة العمل الناتجة عن تبني سياسات مالية واقتصادية إصلاحية مختلفة، إلا أننا نعتقد بحتمية العلاقة الطردية بين السيولة والأسعار. لذلك سوف نتابع استعراض تلك العلاقة لتلك البورصات بشكل فصلي، فحالة الكويت في الربع الأول من العام الحالي هي الحالة الصحيحة، وربما نرى توافقاً أكبر بين حركة المتغيرين للربع الثاني من العام في معظم البورصات الأخرى.

الأسهم الصينية ترفع مكاسبها 31% في 4 أشهر

صعدت مؤشرات الأسهم الصينية بنهاية تعاملات أمس، مع تسجيل مكاسب أسبوعية قوية كما أنها ارتفعت بنحو 31% منذ بداية العام الحالي. ويأتي الأداء القوي للأسواق المالية في الصين خلال الأسبوع الماضي وسط إشارات تعافي الاقتصاد، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال الربع الأول من العام الحالي بوتيرة أفضل من المتوقع. كما أظهرت بيانات أخرى تسجيل الصادرات الصينية قفزة خلال مارس بوتيرة هي الأفضل في نحو 5 أشهر. ويتزامن أداء البورصة الصينية مع أحجام تداول ضعيفة، حيث توقفت التداولات في أسواق أسبوية أخرى مثل هونغ كونغ وسنغافورة لكنها كانت جارية في اليابان وكوريا الجنوبية. ومنذ بداية العام الحالي يبدي المستثمرون تفضيلاً بشأن إمكانية التوصل لاتفاق تجاري بين واشنطن وبكين يمنع استمرار الحرب التجارية بين الجانبين، بالإضافة إلى التحفيزات المالية التي تقوم بها الحكومة في مسعى لدعم الاقتصاد المتباطئ. وبينها جلسة ارتفع مؤشر شنغهاي المركب للأسهم الصينية بنسبة تزيد عن 0.6% ليترفع إلى 3270.8 نقطة.

الاقتصادات الناشئة تسجل مكاسب 3,2% بحلول 2020

عالية بعد إنهائك عمليات مواجهة أزمته لكل من مصادر السياسيين المالية والنقدية. وعلى دول النفط أن تعي أن أسعار النفط لن تتلقى دعماً من انتعاش اقتصادي عالمي، على الأقل لن يحدث ذلك على المدى المنظور، لذلك ليس أمامها سوى خوض خيار الإصلاح المالي والاقتصادي الصعب وتحمل تكاليفه الإنشائية. لأن المستوى الحالي لتلك التكاليف سيكون رحمة أمام تكلفة تأخر الإصلاح.

وأكد تقرير «الشال» أن نمو الاقتصادات المتقدمة سيظل ضعيفاً رغم كل السياسات المالية والنقدية المحفزة، وحتى هذا المستوى من النمو الهش، لا يخلو من المخاطر، مثل احتمال عودة الحرب التجارية، أو تصحيح كبير في الأسواق المالية، أو ارتفاع تكاليف الاقتراض. ومن المحتمل أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية كلها معدلات نمو مرتفعة نسبياً

المركزي الياباني يخفض مشترياته من السندات لأول مرة بشهرين

كشفت البنك المركزي الياباني خفض مشترياته من السندات طويلة الأجل للمرة الأولى في شهرين، قبل إغلاق الأسواق في عطلة رسمية لمدة 10 أيام تعرف بالأسبوع الذهبي. وعرض المركزي الياباني، شراء سندات تتراوح فترة استحقاقها من 10 سنوات إلى 25 عاماً بقيمة 160 مليار ين (1.4 مليار دولار)، مقارنة مع 180 مليار ين سابقاً، في خفض لمشترياته من السندات لأول مرة منذ 12 فبراير الماضي، كما أعلن المركزي الياباني خفض مشترياته من الديون

تظل اقتصادات متقدمة رئيسية تنمو دون معدل النمو العام للاقتصادات المتقدمة، فمنطقة اليورو لن يتعدى نموها 1.3% و1.5% في السنتين على التوالي، واليابان 1% و0.5% في السنتين على التوالي، وبريطانيا 1.2% و1.4% في السنتين على التوالي.

3,3% توقعات نمو الاقتصاد العالمي في العام الحالي



في تقريره لشهر أبريل الحالي، خفض «صندوق النقد الدولي» توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام الحالي 2019 بنحو 0.2% لتصبح 3.3% بدلاً من 3.5% كما كانت في تقريره لشهر يناير الفائت. السبب في تقديره ناتج عن مؤشرات ضعف في النمو لاقتصادات رئيسية، مثل منطقة اليورو وأميركا الرئيسية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا، ولكنه ضعف مؤقت من وجهة نظره، يبدأ بعده الأداء بالتحسن في النصف الثاني من العام الحالي، ثم يرتفع معدل النمو إلى 3.6% في عام 2020. وبشكل عام، يعتقد الصندوق أن نحو 70% من الاقتصادات العالمية تعاني من بوادر ضعف أثرت سلباً في توقعاته، خلافاً لتوقعاته المتفائلة قبل سنتين عندما اعتقد أن 75% من اقتصادات العالم تشهد تعافياً ملحوظاً. حسب تقرير «الشال»، فإن السبب في التحسن اللاحق لضعف الأداء الحالي إلى استمرار سياسات التحفيز النقدي لكل البنوك المركزية الرئيسية شاملاً الفيدرالي الأميركي الذي توقف عن رفع أسعار الفائدة أسوة بالبنك المركزي الأوروبي والياباني والإنكليزي، إلى جانب خليط المحفزات المالية

المتحدة الأميركية على قريباتها بشكل ظاهر في العام الحالي، وبنمو متوقع بحدود 2.3%، سببه سياسات التحفيز المالي أو خفض الضرائب، ولكنها تعود إلى معدل نمو قريب من معدل الاقتصادات المتقدمة وبتوقعات 1.9% وفي عام 2020. بينما

والنقدية الصينية، يضاف إليها مخوفات أضرار الحرب التجارية الأميركية الصينية. والنمو المتوقع متفاجئ، فهو يظل ضعيفاً للاقتصادات المتقدمة وبتوقعات 1.8% في العام الحالي، ينخفض إلى 1.7% في العام المقبل، ضمنه تتفوق الولايات